جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير، وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة: ليندة غربة

بعنـوان:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية

(دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت للفترة (2010-2014))

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 / 05/ 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ شربي محمد الأمين(الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ شيخي محمد.....(أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور/ خامرة طاهر.....(الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2014/ 2015

الإهداء

أهدي ثمار جهدي إلى أسباب النجاح والصلاح والفلاح و اللذين كان لهما الفضل بعد الله عز وجل في وصولي إلى هذه المرحلة

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم وأطال في عمرهم، إلى شريك حياتي وزوجي الغالي حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي، كل باسمه.

إلى جدي و إلى جدتي أطال الله في عمرهما.

الى كل أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وباقي أقاربي وأحبابي

الى كل أصدقائي كل بإسمه وأخص بالذكر نادية بالعربي وكوثر بوقرينات اللذين كانو سندا وعونا لي في هذه الدراسة

و زملائي في الدراسة وزملائي في الإقامة الجامعية سالم بن يونس

إلى كل من حمله قلبي ولم يحمله قلمي كل باسمه

إلى كل من ينظر بعين الرحمة لأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

ليندة غربة

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك التي أنعمت علينا

كما نتقدم بجيل الشكر إلى الوالدين الكريمين وزوجي الغالي اللذي صبر وتحمل معي من أجل الوصول إلى هذه المرحلة.

كما نتقدم بجميل الشكر والتقدير الأستاذ الفاضل محمد شيخي لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره والذي لم يبخل علينا بنصائحة وتوجيهاته، أسال الله أن يجزيه عنا كل خير

كما نتقدم بالشكر إلى جميع عمال مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت اللذين قدمو لنا يد العون والمساعدة.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة و إلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أو بعيد

ليندة غربة

الملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت للفترة2010-2014 باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية، وباعتمادنا على حساب مختلف معدلات هذه النسب، ولقد حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة المتمحورة في:

- ✓ مامدى مساهمة نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت؟

وباعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، واستناد إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن المؤسسة سجلت نتائج سلبية خلال الفترة المدروسة، هذا ما جعل المؤسسة تحقق عائد منخفض بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة لديون كبيرة خلال الفترة المدروسة ،وهذا ما انعكس بالسلب على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء، أداء مالي، ربحية، كفاءة الإدارة، أداء النشاط، مراكز المسؤولية، مؤشر، معيار.

Résumé:

Nous avons essayé à travers cette recherche d'évaluer la performance financière de l'entreprise Mulberry du ciment -Touggourt - pour la période 2010/2014 en utilisant les ratios de l'activité et les ratios de la rentabilité par le biais des différents calculs de ces ratios. Pour faire, nous avons adopté l'approche descriptive analytique.

Nous avons constaté que l'entreprise a enregistré des résultats négatifs au cours de la période étudiée, ce qui nous a conduit à conclure que l'entreprise réalise une rentabilité moyenne et aussi des dettes importantes qui ont un impact négatif sur la performance financière de l'entreprise.

Mots clés:

Evaluation de la performance, performance financière, la rentabilité, efficacité de la gestion, rentabilité, gestion, performance de l'activité, centres de responsabilité, indice, mesure.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري و التطبيقي للدراسة	01
المبحث الأول: الأدبيات النظرية- الإطار المفاهيمي للدراسة -	03
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الاطار التطبيقي للدراسة	15
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة	19
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	21
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	24
خاتمة	50
قائمة المصادر والمراجع	53
الملاحق	58
الفهرس	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	كيفية حساب مختلف معدلات نسب النشاط ودلالتها	12
(1-2)	كيفية حساب مختلف معدلات نسب الربحية ودلالتها	14
(2-1)	بطاقة فنية لشركة الاسمنت عين التوتة (وحدة تقرت)	21
(2-2)	الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول (2010-2012)	24
(2-3)	الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول (2014/2013)	25
(2-4)	الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم (2010-2012)	26
(2-5)	الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم (2013/2012)	27
(2-6)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2010-2012)	28
(2-7)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2014/2013)	28
(2-8)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2010-2012)	29
(2-9)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2014/2013)	30
(2-10)	حساب معدل دوران الأصول للفترة (2010-2014)	31
(2-11)	حساب معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2010-2014)	32
(2-12)	حساب معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2010-20	32
(2-13)	حساب معدل دوران الذمم المدينة للفترة (2010-2014)	33
(2-14)	حساب متوسط فترة التحصيل للفترة (2010-2014)	33
(2-15)	حساب معدل دوران المخزون للفترة (2010-2014)	34
(2-16)	حساب متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون للفترة (2010-2014)	34
(2-17)	حساب معدل دوران الذمم الدائنة للفترة (2010-2014)	35
(2-18)	حساب متوسط فترة الائتمان للفترة (2010-2014)	35
(2-19)	حساب معدل دوران النقدية للفترة (2010-2014)	36
(2-20)	حساب نسبة هامش إجمالي الدخل للفترة (2010-2014)	37
(2-21)	حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول للفترة (2010-2014)	38
(2-22)	حساب نسبة هامش صافي الدخل للفترة (2010-2014)	38
(2-23)	حساب معدل العائد على الاستثمار للفترة (2010-2014)	39
(2-24)	حساب معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2010-2014)	39

قائمة الأشكال البيانية

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(2–1)	تطور عناصر الأصول بالنسب للفترة (2010-2014)	29
(2–2)	تطور عناصر الخصوم بالنسب للفترة 2010-2014	30
(2–3)	تطور مختلف معدلات دوران نسب النشاط للفترة (2010-2014)	36
(2–4)	تطور مختلف نسب الربحية للفترة (2010-2014)	40
(2–5)	تطور معدل دوران الذمم المدينة والدائنة للفترة (2010-2014)	44
(2–6)	تطور فترات التحصيل والدفع للفترة (2010-2014)	45

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة	باللغة العربية
FR	**F**onds de **R**oulement	رأس المال العامل
BFR	**B**esions **F**onds de **R**oulement	الاحتياج في رأس المال العامل
TR	**T**résorerie	الخزينة
AR	**A**ctivity **R**atios	نسب النشاط
PR	**P**rofitability **R**atios	نسب الربحية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	الميزانية المحاسبية جانب الأصول 2010	**59**
الملحق رقم 2	الميزانية المحاسبية جانب الأصول 2011	**60**
الملحق رقم 3	الميزانية المحاسبية جانب الأصول 2012	**61**
الملحق رقم 4	الميزانية المحاسبية جانب الأصول 2013	**62**
الملحق رقم 5	الميزانية المحاسبية جانب الأصول 2014	**63**
الملحق رقم 6	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم 2010	**64**
الملحق رقم 7	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم 2011	**65**
الملحق رقم 8	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم 2012	**66**
الملحق رقم 9	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم 2013	**67**
الملحق رقم 10	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم 2014	**68**
الملحق رقم 11	جدول حسابات النتائج 2010	**69**
الملحق رقم 12	جدول حسابات النتائج 2011	**70**
الملحق رقم 13	جدول حسابات النتائج 2012	**71**
الملحق رقم 14	جدول حسابات النتائج 2013	**72**
الملحق رقم 15	جدول حسابات النتائج 2014	**73**

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي و الأداء التشغيلي للمؤسسة، فهو أداة لتحقيق نقاط القوة والضعف في الأنشطة الخاصة بالمؤسسة ، بشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها.

فهو عملية فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات سابقة ، بقصد تقديم معلومات عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمالها، ونشاطها عن فترات مقبلة، وكون أن التحليل الفني يقتصر على البيانات المالية المنشورة فقط والمحاسبية من قبل الإدارة، حيث لا يسمح للمحلل المالي الحصول على البيانات الداخلية غير المنشورة والتي تعكس واقع العمل الإداري و نشاطه.

ولأن الأداء المالي يحظى باهتمام بالغ من قبل المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات، وذالك لكونه يساهم في إبراز العناصر التي حققت مستوى معين من ربحية المؤسسة، وعليه تتجلى أهمية الأداء المالي للمؤسسة في إبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها و التمكن بذالك من مواجهة المؤسسات المنافسة، وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية نسب النشاط و نسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، باعتبارهم أداة من أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومن خلالها توضح لنا وضعية معينة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكالية الدراسة التالية:

طرح الإشكالية:

- ✓ ما مدى مساهمة نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

و للتعمق أكثر حول هذا الموضوع يمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الاشكاليات الفرعية التالية:

- ❖ ماهي القوائم المالية اللازمة للقيام بتحليل نسب النشاط و نسب الربحية ؟
- ❖ هل تقيس نسب النشاط والربحية كفاءة وفاعلية أداء المؤسسة؟
- ❖ هل استخدام مؤشر نسب النشاط و نسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية تقييم الأداء ؟

فرضيات الدراسة:

- ❖ يحتاج المحلل المالي كل القوائم المالية للقيام بعملية تحليل نسب النشاط ونسب الربحية؛
- ❖ تهدف نسب النشاط ونسب الربحية إلى قياس كفاءة وفاعلية الأداء؛
- ❖ يساهم استخدام مؤشر نسب النشاط و نسب الربحية في زيادة فاعلية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه و كذا الميول و الرغبة في معرفة أهمية النسب نشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جهة، واتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بها من جهة أخرى؛
- محاولة معرفة على كيفية تقييم الأداء المالي واستخدام النسب المالية الأنسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة إحدى المؤسسات الوطنية؛
- محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسة الاقتصادية؛
- كما نأمل أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث الجامعي.

أهداف الدراسة و أهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على دور وأهمية نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء؛

كما تكمن أهمية الدراسة في:

- كون أن عملية التقييم تبين لنا وضعية أداء المؤسسة و الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف؛
- إبراز أهمية نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء؛
- تساهم عملية تقييم الأداء في تقديم خدمة لجهات عديدة منها: المساهمين والمقرضين والزبائن...إلخ.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من المؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2010-2014، أي على مدى خمس سنوات.
- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة التطبيقية في مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت.

المنهج المستخدم:

للإلمام بالبحث من جميع النواحي وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة أو نفي الفرضيات، تم ا الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي، ومن أجل ذالك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي للدراسة.

مصادر المعلومات:

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في المقابلة،و القوائم المالية التي تم الحصول عليها من مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت، خلال الدراسة الميدانية المتمثلة بإجراء تربص بها.
- **المصادر الثانوية:** وتتمثل في الكتب والمجالات والانترنيت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

صعوبات البحث:

- صعوبة منح المعلومات من طرف المؤسسة ؛
- صعوبة التأقلم مع المنهجية العلمية الجديدة؛
- قصر الوقت الممنوح لإعداد البحث.

هيكل البحث:

لقد تم تقسيم دراستنا إلى فصلين كمايلي:

الفصل الأول: والذي يشمل الإطار النظري والتطبيقي للدراسة الأساسية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول الأداء المالي ونسب النشاط ونسب الربحية، ويتمثل ذالك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول للإطار النظري للدراسة والتي تتمحور حول عملية تقييم الأداء المالي وأهم مؤشراته و التركيز على نسب النشاط ونسب الربحية وأهم معدلاتهم وكيفية حسابها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وإبراز ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها.

الفصل الثاني: والذي يشمل دراسة الحالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري على مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت، لمعرفة مدى مساهمة نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول يحتوي على الطريقة وأدوات الدراسة أما الثاني خصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

تمهيد:

يعد مصطلح الأداء من المفاهيم الأساسية التي حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين في مختلف مجالات إدارة الأعمال، وذالك لما يصاحب هذا المصطلح من غموض نضرا لاختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين، كما أكدت مختلف الدراسات و الأبحاث أهمية تقييم الأداء وذالك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة ، كما أنه يعتبر من أهم الوسائل المستخدمة من خلال الوقوف على نقاط القوى والضعف والانحرافات وإتباع مناهج ومراحل معينة و مضبوطة من أجل نجاح عملية التقييم.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه ومراحله و كذا أهم مؤشرات قياس الأداء المالي، والتركيز على نسب النشاط و نسب الربحية كأداة لتقييم المؤسسة الاقتصادية.

كما سنتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي، وعليه يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية– الإطار المفاهيمي للدراسة–

يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسات مهما كانت طبيعة عملها، فعدم تحقيق المؤسسة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، كما أن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المؤسسة للانطلاق، وأهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي، وفي هذا المبحث سيتم التركيز على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال التعرف على الأداء المالي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء عنصرا أساسيا في عملية التنظيم والرقابة داخل المؤسسة، والتي تهدف لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة، للتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة من أجل ضمان السير الحسن للعملية التنظيمية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، لابد من الإشارة إلى تعريف الأداء المالي كونه أشمل من مفهوم تقييم الأداء.

أولا: تعريف الأداء المالي

حضي الأداء المالي بالعديد من التعاريف نورد منها:

- يعرف الأداء المالي على أنه "قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة"[1].
- ويعرف كذالك على أنه "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس[2].
- كما يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير، من أجل تشكيل الثروة[3].

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وتحقيق هامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس.

---

[1] عبد المالك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001، ص:87.

[2] عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 20.

[3] نعيمة شباح، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة ماجستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص: 27.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية ، إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة"[1].

كما يعرف أيضا على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية والحكم على درجة الكفاءة[2].

كما أنه يعتبر جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن تقييم الأداء المالي هو تقديم حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي

1) متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعة العمل على تحسينه؛
2) متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
3) المساهمة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
4) المساعدة على فهم البيانات المالية.[4]

رابعا: أنواع تقييم الأداء

هناك نوعين من تقييم الأداء:

1) الأول يعتمد على مقارنة النتائج الفعلية بالمعدلات الموضوعة، ويتم هذا النوع من التقييم على أساس وجود معدلات معيارية وذالك بهدف تحديد الانحرافات عن هذه المعدلات وتحليلها، وتحديد أسبابها وبالتالي تحديد مراكز المسؤولية عنها واتخاذ وسائل العلاج اللازمة.
2) أما الثاني فيعتمد على مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي ببعضها البعض، ويتم هذا النوع من التقييم على أساس المقارنة الزمنية، أو المقارنة المكانية، ويهدف على اكتشاف الانحرافات وتحليلها.[5]

---

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**،مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006، ص:41.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنضمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ، الرياض، 2002،ص 38.

[3] Michel gervais, **CONTROLE DE GESTION** ,Edition Economica, paris 2005 ,p :104

[4] فتيحة حجاج، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص:4

[5] طارق رحماني، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص:20.

الفرع الثاني: أهداف ومؤشرات تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء عدة أهداف،كما له مؤشرات عديد نوجز أهمها في مايلي:

أولا: أهداف تقييم الأداء

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في مايلي:

1) الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية ؛
2) اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛
3) الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق اكبر عائد بتكاليف أقل؛
4) تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة[1].

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي مؤشرات عديدة ومتنوعة نذكر منها:

1)تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية إلى بلوغه، باستمرار من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

ومن هنا سنتعرف على مفهوم التوازن المالي وأهم مؤشراته.

❖ **تعريف التوازن المالي:**

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[2].

❖ **أهم مؤشرات التوازن المالي:**

أ) رأس المال العامل (FR):

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل، و كثيراً ما يشار إلى رأس المال العامل على أنّه الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل و يشار إليه أحياناً على أنّه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.

[1] سارة باحو، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص17.

[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحلات المالية**، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 2001،ص22.

وهو عبارة عن جزء من الأموال التي تمتاز بدرجة استحقاق ضعيفة، والذي يستخدم من أجل تمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة[1].

ب) الاحتياجات لرأس المال العامل (BFR):

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية[2].

يعرف Depallens احتياج رأس المال العامل على أنه المقارنة بين من جهة الاحتياطات المرتبطة بالاستقلالية ومن جهة أخرى الموارد المقابلة لها[3].

أما Vizzavona يعرف على أنه النقد الذي تتوقف عليه المؤسسة وليس الذي تحتاجه المؤسسة من أجل تغطية استحقاقاتها[4].

ت)الخزينة (TR)

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل، يعني القيم السائلة التي تبقى تحت تصرف المؤسسة فعلا بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل[5].

2) تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

تصنف النسب المالية في خمسة مجاميع رئيسية، وكل مجموعة تؤشر أداء معين للمؤسسة وهي موجزة على النحو التالي:

أ) **مجموعة السيولة**: مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة المؤسسة في الأجل القصير، ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة، ولاكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر السيولة.

ب) **مجموعة النشاط**: مؤشرات هذه المجموعة دالة لمدى كفاءة استخدام الموجودات.

ت) **مجموعة الرافعة المالية**:ويقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها. لذالك مؤشراتها دالة لملاءة في الأجل الطويل،أي احتمالية عجز المؤسسة عن تسديد ديونها،كما أن مؤشراتها مقياسا مناسبا للمخاطر المالية، وعليه فالاستخدام المفرط للرافعة المالية قد تجعل المؤسسة أمام عدم ملاءة حقيقية ومضمونها أن القيمة السوقية لموجودات المؤسسة غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية عند التصفية.

---

[1]Conso,R. lavaud, **Fonds de roulement et politique financiére**, Dunod, paris, 1982 P08 .

[2] Geudi norbert , **finqnce Denterprise les règles du jeu**, Edition : organisatin , 1997, P121.

[3] -Gde pallens, **Gestion financière de l'entreprise**, 6éme édition, sirey, 1977,p135

[4] -Visa vona, **pratique de gestion**, **analyse prévisionnelle**, berti édition, tome2, alger 1991, p151

[5]Jean- Michel delaveau , **Guide de la gestion financiére des etablissements sociaux et médico-sociaux**, DUNOD, paris, 1999, p101

- **مجموعة الربحية:** الربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤشر مستوى الموجودات المطلوبة لإسناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات، لذالك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- **مجموعة السوق:** تستخدم مؤشرات هذه المجموعة في عمليات تقييم الاستثمار في الأسهم الشركات كون أن الكشوفات المالية لا تفصح عن القيمة السوقية المؤسسة، وفي ضل كفاءة السوق فإن مؤشرات هذه المجموعة تعتمد وبشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها مؤشرات السيولة و الرافعة المالية والربحية وقدرتها في تعظيم سعر السهم في السوق[1].

الفرع الثالث: أسس ومراحل وشروط نجاح عملية التقييم

أولا: الأسس العامة لتقييم الأداء

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة نوجز أهمها في مايلي :

1) تحديد أهداف المؤسسة: يتمثل التحديد الدقيق لأهداف المؤسسة في ترجمة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيرا دقيقا وبطريقة علمية، على أن يتم ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية.
2) وضع خطط تفصيلية لتحقيق الأهداف: إن دقة التنفيذ والمتابعة يتطلب وضع خطط تفصيلية لأوجه نشاط المؤسسة، ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع، لتحديد الطريق إلى تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين في خلال فترة محددة لها.
3) تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة التي تتمثل من الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها، وكذا تتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.
4) تحديد معايير أداء النشاط: تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة بأكملها أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم ،كما أنها أكثرها صعوبة في الوقت نفسه، وترجع صعوبة هذه الخطوة إلى التعدد الكبير في أنواع وطبيعة الناتج يغير عنها التنفيذ الفعلي لنشاط المؤسسة وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم هذه النتائج، نضرا لاستحالة استخدام كافة المعايير والمؤشرات المتاحة لذا كان من الضروري انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعتبر أصدق تعبيرا عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية من جهة وبالنسبة للمؤسسة ككل من جهة أخرى.
5) توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الايدارية.

[1] عدنان تايه النعيمي،ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي–اتجاهات معاصرة**،دار اليازوري، عمان 2008،ص ص: 85- 87.

6) تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي: ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام معلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة، والتحليل بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذالك.

7) توفر إطار مؤهل لقياس كفاءة الأداء: بما أن الموارد البشرية أساس أي نشاط اقتصادي، والتنظيم الجيد للنشاط سر النجاح، لذا لابد من مؤهلين فنيين عادلين في إصدار أحكام بدون إصغاء لأي كان عدا متطلباتهم وواجباتهم للرقابة على الأداء[1].

ثانيا: مراحل عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة لموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشتقها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج لمتحصل عليها في شكل رقمي عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، وغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي:

1) **جمع المعلومات الضرورية** :تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط أو اتخاذ قرارات أو رقابة دون توفر معلومات، فالمعلومات شيء ضروري في التسيير ، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية ، وفي الأوقات المناسبة، ويمكن إرجاع مصادر المعلومات لعملية تقييم الأداء إلى الملاحظة الشخصية، التقارير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية، أي أن المحلل المالي يقوم بجمع المعلومات من داخل المؤسسة أو من خارجها[2].

❖ ومن بين المصادر الداخلية لدينا:

1 1 **الميزانية المحاسبية**: تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة[3].

1 2 **الميزانية المالية**: تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم كما تعبر عن الآجال التي تترتب حسبها هذه العناصر، أي مبدأ سيولة استحقاق[4].

1 3 **جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)** : هي القائمة التي تظهر تفصيلات الايرادات والنفقات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زاد مجموع الايرادات عن مجموع النفقات تكون نتيجة المؤسسة ربحا، والعكس تكون النتيجة صافي خسارة للدورة المحاسبية[5].

---

[1] طارق رحماني، مرجع سبق ذكره،ص ص 25, 24.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، مذكرة ماجستر، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2001-2002 ص ص: 28 ،29.

[3] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 10.

[4] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** ،ط2 ،دار وائل للنشر، عمان، 2006،ص: 66.

[5] عدنان تايه النعيمي وآخرون،**الادارة المالية المتقدمة**، ط 2،دار الميسرة، عمان،2006،ص:76.

2) **قياس الأداء الفعلي**: هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاء تها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها؟ فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

3) **مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب**: بعدما تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب فالعقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء:الزمن، أداء الوحدات الأخرى،الأهداف، المعايير.

الزمن: حسب هذا المرجع فإن المسؤولين يقومون بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، وتمكن هذه المقارنة بدراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطورات المؤشر.

أداء الوحدات الأخرى: يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، وحسب هذا المرجع تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشراتها بنظيرتها في المؤسسات الأخرى بشرط تقارب أو تجانس النشاط، أو مقارنتها بقيم مؤشرات القطاع وهذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين.

الأهداف: في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحدد نسبة إنجاز أهدافها.

المعايير: المعايير هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة ومن ثمة تحديد الانحرافات ودراستها .هذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة المؤسسة.

4) **دراسة الانحرافات وإصدار الحكم**: إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي :انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف...أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كانخفاض الإنتاجية...أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي[1].

ثالثا: شروط نجاح عملية التقييم :

من أجل أن تتمكن عملية التقييم من تحقيق أهدافها يجب أن تتحقق فيها مجموعة من الشروط وهي:

1) **توفر المعلومات الكافية**: كما ذكرنا سابقا أن عملية تقييم الأداء تمر بعدة مراحل أولها المعلومات ،فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة.

[1] عادل عشي،مرجع سبق ذكره، ص ص 29 ،30.

2) **تحديد معدلات الأداء المرغوب**: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة انجازها وتطورات أداءها وكذا من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة ومن الأفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

3) **استمرارية عملية التقييم**: يعني ذالك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال فترة حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه[1].

المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب الربحية

مما سبق يمكن القول **أن** عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس لنا مدى نجاح وتطور المؤسسة الاقتصادية، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

ومن هنا يمكن تعريف النسب المالية على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة، فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو المعطيات الأخرى، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة[2].

والنسب المالية عموما لا تحقق الغرض منها إذا لم يتم قياسها مقابل شيء آخر، مثل الأداء في الماضي أو النسب المالية لمؤسسة أخرى[3].

وتهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية و النشاط والرفع المالي والتوزيعات، سنعتمد في دراستنا على نوعين من النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهي نسب النشاط ونسب الربحية.

الفرع الأول : مفهوم نسب النشاط ونسب الربحية

أولا: مفهوم نسب النشاط Activity Ratios

تستخدم نسب النشاط في تقييم مدى نجاح إدارة المنشاة في إدارة الأصول والخصوم حيث يساعد قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات.

ومن هنا يمكن تعريف نسب النشاط على أنها تلك النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستغلال الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة

[1] نفس المرجع السابق، ص 34.

[2] PATRIK VIZZA VONA, **GESTION FINANCIèRE**,8eme edition, Alger 1995,P 141.

[3] http://www.almohasb1.com/2009/06/financial-ratios.html ; 7/05/2015 'H:19:17

استخدام المصادر المالية المتاحة، وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات المؤسسة في استراد الديون وسياستها في التخزين وإدارة الموجودات.[1]

ثانيا: مفهوم نسب الربحية (PR)

في العموم أن الربحية هي مقياس نسبي للنجاح فالربح المحاسبي هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف ،في حين أن الربح الاقتصادي يمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وكلفة الاستثمار كما أن الربحية تمثل صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات، ومن هنا يمكننا تعريف نسب الربحية كمايلي:

مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا.[2]

تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس لنا كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال موارد المؤسسة استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي.[3]

ثالثا: العلاقة بين نسب النشاط ونسب الربحية

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كادارة المخزون والذمة المدينة والاصول الثابتة، وهذا ما يفسر تسميتها مؤشرات التشغيل، و المتتبع لهذه نسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة اخرى، فاستغلال المؤسسة لهذه الاصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لابد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع معدلاتها مما ينعكس حتما على ربحية المؤسسة وسيولتها ، وهو ما يجعل هذه نسب مكملة لنسب الربحية في عملية التحليل المالي و تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

كما تظهر نسب هذه المجموعة مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول، لذلك تسمى في بعض الاحيان مؤشرات الدوران، كما تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الاصول والإلتزامات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الاصول ومن ثمَّ مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الأصول.[4]

الفرع الثاني: نسب النشاط كأداة لتقييم الأداء المالي

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، ولعل إدارة المؤسسة وحملة أسهمها هم أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب، وفيما يلي نتناول أهم نسب النشاط وأكثرها شيوعا:

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات** ، ط1،الدار الجامعية، عمان، 2010 ص 64.

[2] http://www.siironline.org/alabwab/edare-%2520eqtesad(27)/733.htm ; 7/5/2015 H: 19:12.

[3] محمد محمود الخطيب، المرجع السابق،ص 59.

[4] نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 82.

الجدول رقم (1-1): يمثل كيفية حساب مختلف معدلات نسب النشاط ودلالتها

النسبة	طريقة حسابها	دلالتها
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	توضح لنا هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة.[1]
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من أصول المؤسسة ، أي يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة ،وزيادة هذا المعدل يعني زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمؤسسة.[2]
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه.
معدل دوران الذمم المدينة	صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدنين	يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم،ويلقى بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل.
متوسط فترة التحصيل	عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة	هذه النسبة تقيس لنا مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع وقد يكون انخفاض النسبة دليلا كفاءة إدارة التحصيل ونشاطها، كما أنه قد يدل أيضا على إتباع سياسة ائتمانية مشددة.[3]
معدل دوران المخزون متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون عدد أيام السنة / معدل دوران المخزون	ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا، والعكس بالعكس، وذالك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطرة إدارة المخزون.

[1] محمد عبد الخالق، **الادارة المالية والمصرفية**، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص176.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط1، دار الفكر العربي،مصر،2003، ص 265.

[3] طارق رحماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 66,65.

معدل دوران الذمم الدائنة متوسط فترة الإئتمان	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة	ويقيس هذان المعدلان مدى تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء[1]
معدل دوران النقدية	المبيعات/ (النقدية + شبه النقدية)	هو مؤشر لكفاءة استخدام النقد في المشروع الاقتصادي من خلال استخراجه لعدد مرات دورانه فيه، وارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا لتطور كفاءة المشروع في تحقيق الاستخدام الأفضل لم هو متوفر لديها من نقد.[2]

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

الفرع الثالث: نسب الربحية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تعكس نتائج مجموعة نسب الربحية كفاءة وفاعلية أداء المؤسسة في توليد الأرباح وتعظم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمؤسسة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرز استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي:[3]

[1] نفس المرجع ، ص ص: 67، 68.

[2] عدنان هاشم رحيم السامرائي،**الإدارة المالية**، ط1، الجامعية المفتوحة، طرابلس ،1993، ص129.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، لأغراض تقييم الأداء والتنبأ بالفشل**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 2011، ص 74.

الجدول رقم (1-2): يمثل كيفية حساب مختلف معدلات نسب الربحية ودلالتها

النسبة	كيفية حسابها	دلالتها
هامش مجمل الربح	مجمل الربح/صافي المبيعات	توضح لنا هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الانتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.[1]
نسبة صافي الربح	صافي الربح/ المبيعات	تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح الذي استطاعت المؤسسة تحقيقه بعد خصم جميع المصروفات المتعلقة بالمؤسسة عن نفس الفترة الزمنية ورقم المبيعات التي تمت خلال هذه الفترة ويمكن أن تفيد هذه النسبة في مجال الإدارة المالية حيث تعتبر مؤشرا هاما يوضح مقدرة المؤسسة على استخدام الأموال التي حصلت عليها في مصادر خارجية بكفاءة وعادة يكون الدائنون الخارجيين أكثر استعدادا لمد المؤسسة بمزيد من الائتمان إذ تبين لهم تحقيقها بنسب ربح عالية منسوبة إلى المبيعات.[2]
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية	وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك عن استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث انه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرارية في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.[3]
معدل العائد على الاستثمار	صافي الربح / إجمالي الاستثمار	وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد تلك الأموال.
معدل العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح/ إجمالي الأصول	وتعبر هذه النسبة عن استخدام أصولها في توليد الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذالك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.[4]

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

[1] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014 ص 245.

[3] محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007، ص117.

[4] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره،ص ص : 174.175

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الإطار التطبيقي للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا وهي ملخصة كالتالي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع

1. عادل عشي ، **"الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة (2000–2002)**[1]، و تمحورت إشكالية هذه المذكرة حول:ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وتحديد معايير والمؤشرات المستخدمة وتطبيقها على مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، فقد شملت هذه الدراسة جميع جوانب تقييم الأداء بهدف تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة وتفسيرها، هذا باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي خلال فترة 2000–2002، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم كفاية التحليل الساكن بحيث أنه يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي،هذا لأن التحليل الساكن يدرس التوازن المالي في لحظة زمنية معينة؛

2. طارق رحماني،**"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "،دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط ورقلة 2، (2006– 2009)** [2] ، حيث تمحورت إشكالية المذكرة في: كيف تؤثر عملية التقييم على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على مردوديتها؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة و التحكم فيه وإثبات دور وأهمية تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية الإستراتجية في المؤسسة وتحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم و تفسير نتائج الدراسة وتطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر، وهذا باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ومنهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي،ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن عملية تقييم الأداء للمؤسسة تسمح بكشف نواحي الخلل و الانحرافات عن الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة كما توصل كذالك إلى أن معدلات الدوران بالنسبة للمؤسسة ضعيفة وأثر الرافعة المالية سلبي طيلة فترة الدراسة وأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية.

3. نور الدين بن عمارة،" **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "،دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر– وحدة ورقلة (2005–2009)**[1]. حيث تمحورت إشكالية الدراسة في: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

---

[1] حيث قدمت هذه المذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بجامعة بسكرة لسنة 2002/2001.

[2] مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية بجامعة ورقلة 2010–2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العوامل المتحكمة فيه،وإبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة والتعرف على معايير الأداء المالي، والمؤشرات المستخدمة في ذالك وتفسير هو محاولة إسقاط المؤشرات سابقة الذكر على مؤسسة اقتصادية في ولاية ورقلة، باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن تقييم الأداء المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات وكذا توصلت الدراسة إلى أن جمع المعلومات سواء كانت مالية أو محاسبية،داخلية أو خارجية تعتبر خطوة مهمة في عملية تقيم الأداء المالي وكذا عملية تحديد المؤشرات يكون بأسلوب علمي و أن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة تكمن في رفع كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة.

4. نوال إسماعيل، **"اثر استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأدا ء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP"2010-2012** [2]، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للشركة الوطنية للأشغال في الآبار للفترة الممتدة (2010-2012)؟

هدفت الدراسة إلى إبراز خصائص جداول التدفقات المالية المستعملة في تقييم أداء الشركة ومعرفة القرارات المالية المتخذة على مستوى الشركة بناءا على تحليل (FRng، BFRex،Tng)، وكذا معرفة نقاط القوة و الضعف للشركة ، هذا باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الغرض من جدول التمويل هو دراسة التدفقات المالية من أجل معرفة استخدامات الأموال و الطريقة التي تتم بها تمويل تلك الاستخدامات وأن الشركة حققت نتائج متذبذبة طيلة السنوات الثلاثة محل الدراسة. كما عملت على تعديل قراراتها المالية بخصوص كل من قرارا التمويل وقرارا الاستثمار كما أنها حققت خزينة موجبة متولدة عن عمليات دورة الاستغلال.

5. أمال بالحمو ،**"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام قائمة تدفقات الخزينة"، دراسة حالة مؤسسة الأجور. تقرت . للفترة (2010-2012)** [3] ، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في: إلى أي مدى تساهم قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذالك إبراز قائمة تدفقات الخزينة في عملية تقييم الأداء والوقوف على مدى تطبيق جدول تدفقات الخزينة في الواقع العملي للمؤسسة الاقتصادية ومحاولة تطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية

---

[1] المذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية بجامعة ورقلة 2009-2010

[2] مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة ورقلة 2013-2014.

[3] مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة ورقلة 2012-2013.

بناءا على معطيات المؤسسة الاقتصادية، وهذا باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن قائمة تدفقات الخزينة تعتمد على التدفقات النقدية الحقيقية داخل المؤسسة كما أنها توضح لنا مناطق القوة ومناطق الضعف انطلاقا من دوراتها الثلاث الاستغلال والاستثمار والتمويل، وكذا توصلت إلى أنه عند تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المستخرجة من قائمة تدفقات الخزينة يعطي صورة حقيقية على وضعية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هذا فيما يخص الجانب النظري ،أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتوصلت إلى أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل أما فيما يخص مؤشر الخزينة فوجدت أن الخزينة كانت متذبذبة خلال الفترة المدروسة و أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها قبل اقتراضها وأن المؤسسة لها القدرة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الاستغلال

6.سارة باحو، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة"، دراسة حالة شركة رمال بلاستيك تقرت** ، حيث تمحورت إشكالية المذكرة في: ما مدى فاعلية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعيار المحاسبي السابع جدول تدفقات الخزينة الذي أصبح ضروري تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إبراز أهمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.هذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي حيث قامت بتطبيق المعيار المحاسبي السابع على مؤسسة رمال بلاستيك، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن جدول تدفقات الخزينة يمكن من تقييم وضع السيولة لدى المؤسسة وكذا إعداد قائمة التدفقات النقدية ممكن تجسيدها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحليلها باستخدام النسب أما من الناحية المالية المؤسسة مسيرة بشكل عقلاني ،كما أنها تتمتع باستقلالية مالية أما من ناحية مستويات الأداء نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة ايجابية خلال سنوات الدراسة.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية للموضوع

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، اتضح لنا أن الدراسة الحالية هي الدراسة الأولى التي أجريت في مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت ، هذا حسب علم الباحث، التي تتناول تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية لما لها من أهمية في قياس كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها استخداما أمثلا وقدرتها على توليد وتعظيم الأرباح، وكذالك من جهة أخرى هناك بعض الدراسات السابقة ركزت على قائمة تدفقات الخزينة كعنصر أساسي في تقييم الأداء المالي، والبعض الآخر ركز على جميع النسب المالية وغيرها في عملية تقييم الأداء المالي على خلاف دراستنا الحالية اعتمدت على نسب النشاط ونسب الربحية فقط لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما أن كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت تقييم الأداء المالي باستخدام مختلف النسب المالية وكان من ضمنها نسب النشاط ونسب الربحية بصفة مختصرة.

خلاصة الفصل:

تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية فقد تم التعرف على تقييم الأداء المالي، وأهدافه، وأهميته، وكذا أهم مؤشراته وركزنا على نسب النشاط ونسب الربحية كأداة لتقييم الأداء المالي وكيفية حسابها ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث كالتالي:

- أن عملية تقييم الأداء تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنظيم والرقابة داخل المؤسسة، كما تكشف عن حالة المؤسسة وتحدد وضعيتها المالية.
- أن مؤشرات قياس الأداء المالي عديدة ومتنوعة لدى يجب اختيار المعايير والمؤشرات النسب لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أن عملية تقييم الأداء المالي تنحصر في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض وغياب واحدة منهم تعرقل عملية التقييم ككل، كما اعتمدنا في دراستنا على نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وسنحاول في الفصل الموالي إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة الميدانية، من أجل تحقيق نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد الفصل:

لقد تطرقنا في الجانب النظري على المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي وأهم مؤشراته، وتم التركيز على نسب النشاط ونسب الربحية كمؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من أجل معرفة مدى نجاح وكفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وخصوصها، وتوليد الأرباح و تعظيمها.

وسنحاول في هذا الفصل اختيار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم الأداء باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية مع الواقع العملي، ومقارنة بنتائج الدراسات السابقة مع نتائج دراستنا، وهذا من خلال دراسة دور نسب النشاط و الربحية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت.

ومن أجل الإلمام والإحاطة بالجانب التطبيقي للدراسة سيتم التطرق في هذا الفصل إلى لمحة عن المؤسسة محل الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات، والتعرف بمتغيرات الدراسة و كيفية قياسها والأدوات والبرامج الإحصائية ، كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج .

ولهذا تم تقييم هذا الفصل إلى مبحثين :

ـ المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة.

ـ المبحث الثاني: نتائج ومناقشة النتائج الدراسة.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع بيانات وأدوات الدراسة، من اختيار المجتمع و العينة ومصادر جمع المعلومات و أدوات الدراسة، متغيرات الدراسة، وكذا محددات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، سنتطرق في هذا المطلب إلى شرح عينة ومجتمع الدراسة، هذا لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، إضافة إلى جميع الأدوات و البرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من أجل إسقاط الدراسة النظرية ومعرفة مدى مساهمة نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فقد تم التركيز على المؤسسات الكبيرة التجارية بصفتها تتأقلم مع موضوع دراستنا، حيث تم اختيار مؤسسة الإسمنت عين التوتة ـ وحدة تقرت ـ ،باعتبارها تقوم بتسويق مواد البناء تمكننا من إبراز أهمية تقييم أداءها المالي باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية.

التعريف بشركة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت

الوحدة التجارية تقرت، وحدة من بين وحدات عين التوتة حيث تتكون شركة الاسمنت عين التوتة من مديرية عامة تقع في ولاية باتنة، ووحدة إنتاجية تقع ببلدية تيلاطو دائرة سقانة على مسافة 50كلم غرب مدينة باتنة، حيث تقوم هذه الأخيرة بإنتاج الاسمنت بمختلف أنواعه، وتقوم بصرفه على الوحدات التابعة لها، التي من بينها الوحدة التجارية تقرت حيث تقوم هذه الأخيرة ببيع الاسمنت على مستوى المؤسسات والشعب عبر الولايات.

- كما نقوم بتقديم بطاقة فنية مختصرة حول مؤسسة الاسمنت عين التوتة (الوحدة التجارية تقرت):

جدول رقم (2-1): بطاقة فنية لشركة الاسمنت عين التوتة (وحدة تقرت)

إسم الشركة	شركة الاسمنت عين التوتة الوحدة التجارية تقرت.
عنوان الشركة	شارع 5جويلية، ص ب 52،تقرت.
تأسيس الشركة	فيفري 1972
الشكل القانوني للشركة	شركة أسهم.
قطاع نشاط الشركة	تجاري.
نوعية النشاط	تعبئة وتوزيع الاسمنت.

توزيع النشاط	تغطي الوحدة كل من الولايات: ورقلة، ايليزي والوادي.
مراكز البيع	تتكون الوحدة من تسعة مراكز بيع وهي: (تقرت ،ورقلة، إيليزي، جانت، برج الحواس، عين أميناس، برج عمر إدريس، دبداب، المغير).تغطي الوحدة كل من الولايات: ورقلة، إيليزي والوادي.
مراكز البيع في طريق الانشاء	سيتم فتح ثلاث مراكز بيع جديدة في البلديات التالية: (البرمة، الحجيرة وجامعة)
عدد العمال	56عامل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

أولا: الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي في دراستنا، عبارة عن متغير تابع، وهو متغير كمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية متمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية، وسنحاول دراسة تأثره بنسب النشاط ونسب الربحية للمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: نسب النشاط ونسب الربحية

تعتبر نسب النشاط ونسب الربحية في دراستنا متغير مستقل، وسنحاول دراسة تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال حساب مجموعة نسب النشاط ومجموعة نسب الربحية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة (2010-2014)، والتي ستتم طريقة حسابهم كما هو موضح في الجزء النظري.

المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة

الفرع الأول: أدوات جمع ومعالجة المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قمنا بدراسة تطبيقية ، تم من خلالها جمع المعطيات عن طريق إجراء المقابلة الشخصية مع متخصصين في قسم المحاسبة والمالية ومن خلالها تم جمع القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج لمؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت خلال الفترة 2010-2014، وهذا من أجل حساب نسب النشاط ونسب الربحية ومعرفة مدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

كما أن هناك مصادر أخرى تتمثل في الكتب والأنترنت، بالإضافة إلى الدراسات والسابقة المتعلقة بالموضوع.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج Microsoft office Excel 2007 لحساب نسب النشاط ونسب الربحية،كما تم إعداد مجموعة من الجداول بالإضافة إلى رسم الأشكال البيانية هذا باستخدام البرنامج المذكور سابقا.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

يضم هذا المبحث النتائج المتحصل عليها من تحليل ووثائق المؤسسة لتقييم الأداء المالي، والتركيز في هذه الدراسة على حساب نسب النشاط ونسب الربحية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت عين التوتة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لمؤسسة الاسمنت عين التوتة للفترة (2010-2014)

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014) المتعلقة بإعداد الميزانيات المالية وحساب مختلف نسب النشاط ونسب الربحية.

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة (2010 – 2014)

تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي تترتب حسبها هذه العناصر، إذ ستسهل هذه الأخيرة عملية تحليل وحساب مختلف النسب المالية والجداول التالية تمثل الميزانيات المالية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014).

أولا:إعداد الميزانية المالية المالية المفصلة للفترة (2010-1014)

1_ إعداد الميزانية المالية المالية المفصلة جانب الأصول (2010-1014)

جدول رقم (2-2): يمثل الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول (2010-2012)

الوحدة: سنتيم

أصول	المبالغ 2010	المبالغ 2011	المبالغ 2012
أصول ثابتة	**8235878552,82**	**7720529746,46**	**7814144895,34**
تثبيتات معنوية	1443877,35	2216189,33	2568667,49
أراض	22524165,63	22524165,63	26734418,52
مباني	239409683,14	318891165,20	274736683,80
تثبيتات عينية أخرى	2174138382,54	2195546647,75	3144940923,54
تثبيتات يجري إنجازها	2300839030,50	2504598711,70	1633302268,10
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	324873140,58	0.00	0.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	3003962127,88	2510149927,8	2505400135,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	168688145,35	166602938,97	226461798,89

أصول متداولة	**4405233518,80**	**4962408698,04**	**5855730053,34**
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	2254860114,59	2384572825,41	2412447657,24
الزبائن	38481026,37	59400517,58	46218696,03
المدينون الآخرون	96400200,09	235958088,70	179636556,28
الضرائب وما شابهها	202036927,30	96811042,07	71993807,16
الأصول الأخرى الغيرجارية	0	0	0
الخزينة	1813455250,45	2185666224,28	3145433336,63
مجموع الأصول	**12641112071,62**	**12682938444,500**	**13669874948,680**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 1-5

جدول رقم (2-3): يمثل الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول (2014/2013)

الوحدة : سنتيم

الأصول	المبالغ 2013	المبالغ 2014
أصول ثابتة	**6767882783,09**	**9148352867,54**
تثبيتات معنوية	1378196,33	24532112,52
أراضي	26734418,52	26734418,52
مباني	270379462,79	226046633,68
تثبيتات عينية أخرى	3034806631,92	3066837479,07
تثبيتات يجري إنجازها	1762038179,28	2064007658,16
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	0,00	0,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	1507310135,00	3506920660,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	165235759,25	233273905,59
أصول متداولة	**8574101172,21**	**7572430853,76**
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	2678997807,67	2533457699,14
الزبائن	56109683,02	63200225,39

المدينون الآخرون	198750593,10	88556123,79
الضرائب وما شابهها	80167487,16	63115677,16
الأصول الأخرى الغير جارية	547074,07	0
الخزينة	5559528527,19	4824101128,28
مجموع الأصول	**015341983955,3**	**16720783721,30**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 1-5

2- إعداد الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم للفترة (2010-2014)

الجدول رقم (2-4): يمثل الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم (2010-2012) الوحدة :سنتيم

الخصوم	المبالغ 2010	2011	المبالغ 2012
أموال دائمة	10256223154,61	10462595237,07	12419457973,19
رأس مال تم إصداره	2250000000,00	2250000000,00	2250000000,00
علاوات و احتياطات	5881151616,47	5881259054,51	6157169080,64
نتيجة صافية حصة المجمع	985378490,96	720716258,19	2464783263,04
رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد	-710011052,92	-88906232,06	27245016,18
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	54937971,49	54937971,49	54937971,49
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	891639895,22	1009966621,59	1044791113,08
قروض وديون مالية	903126233,39	634621563,35	420531528,760
ديون قصيرة الأجل	2384888917,01	2220343207,43	1250416975,49
موردون و حسابات ملحقة	577986792,37	634582746,66	624553458,23
ضرائب	331256967,34	143940257,36	205128206,34
ديون أخرى	1475521784,57	1441820203,41	420735310,92
خزينة سلبية	123372,73	0,00	0,00
مجموع الخصوم	12641112071,62	12682938444,50	13669874948,68

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 6-10

الجدول رقم (2-5): يمثل الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم (2014/2013)

الوحدة: سنتيم

الخصوم	المبالغ 2013	المبالغ2014
أموال دائمة	13355761320,20	15403785195,99
رأس مال تم إصداره	2250000000,00	2250000000,00
علاوات و احتياطات	7502338709,49	8899072384,25
نتيجة صافية حصة المجمع	2433877112,60	3184089076,64
رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد	-31063437,84	-178785517,74
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	47948676,66	55978877,56
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	940392250,02	1122674372,17
قروض وديون مالية	212268009,27	70756003,11
ديون قصيرة الأجل	1986222635,10	1316998525,31
موردون و حسابات ملحقة	567622510,99	497292551,59
ضرائب	190836498,91	210788849,95
ديون أخرى	1227763625,20	608917123,77
خزينة سلبية	0,00	0,00
مجموع الخصوم	15341983955,30	16720783721,30

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 6-10

ثانيا: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2010-2014)

❖ **إعداد الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2010-2014**

الجدول رقم (2-6): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2010-2012) الوحدة: سنتيم

الأصول	سنة 2010	النسبة	سنة 2011	النسبة	سنة 2012	النسبة
الأصول الثابتة	8235878552,82	65%	7720529746,46	61%	7814144895,34	57%
الأصول المتداولة	4405233518,80	35%	4962408698,04	39%	5855730053,34	43%
المجموع	12641112071,62	100 %	12682938444,50	100 %	13669874948,68	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 1-5

الجدول رقم (2-7): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2010-2012) الوحدة :سنتيم

الأصول	سنة 2013	النسبة	سنة 2014	النسبة
الأصول الثابتة	6767882783,09	44%	9148352867,54	55%
الأصول المتداولة	8574101172,21	56%	7572430853,76	45%
المجموع	15341983955,30	100%	16720783721,30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 1-5

❖ **قراءة الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2010-2014**

من أجل تسهيل قراءة الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول يمكن عرضها في شكل أعمد كالتالي:

الشكل رقم (2-1):أعمدة بيانية توضح تطور عناصر الأصول بالنسب للفترة (2010-2014)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) أعلاه أن هناك انخفاض مستمر في قيمة الأصول الثابتة على مر السنوات الأربعة الأولى، أما في السنة الخامسة هناك زيادة بنسبة 11% في قيمة الأصول الثابتة، كما نلاحظ كذالك زيادة مستمرة في قيمة الأصول المتداولة على مر السنوات الأربعة الأولى، كما أن هناك انخفاض في قيمة الأصول المتداولة في السنة الأخيرة بنسب 9%، و بطبيعة الحال الزيادة المستمرة في الأصول الثابتة و الأصول المتداولة يعني زيادة إجمالي الأصول زيادة مستمرةوهذا كان خلال فترة الدراسة من (2010-2014).

❖ **إعداد الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة2010-2014**

الجدول رقم (2-8): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2010-2012) الوحدة: سنتيم

الخصوم	سنة 2010	النسبة	سنة 2011	النسبة	سنة 2012	النسبة
الأموال الدائمة	10256223154,61	81%	10462595237,07	82%	12419457973,19	91%
القروض قصيرة الأجل	2384888917,01	19%	2220343207,43	18%	1250416975,49	9%
المجموع	12641112071,62	100%	12682938444,50	100%	13669874948,68	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 6-10

الجدول رقم (2-9): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2014/2013)

الوحدة : سنتيم

الخصوم	سنة 2013	النسبة	سنة 2014	النسبة
الأموال الدائمة	13355761320,20	87%	15403785195,99	92%
القروض قصيرة الأجل	1986222635,10	13%	1316998525,31	8%
المجموع	15341983955,30	100%	16720783721,30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 6-10

❖ **قراءة الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم 2010-2014**

كذالك لتسهيل قراءة الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم يمكن عرضها في شكل أعمد كالتالي:

الشكل رقم (2-2): أعمدة بيانية توضح تطور عناصر الخصوم بالنسب للفترة 2010-2014

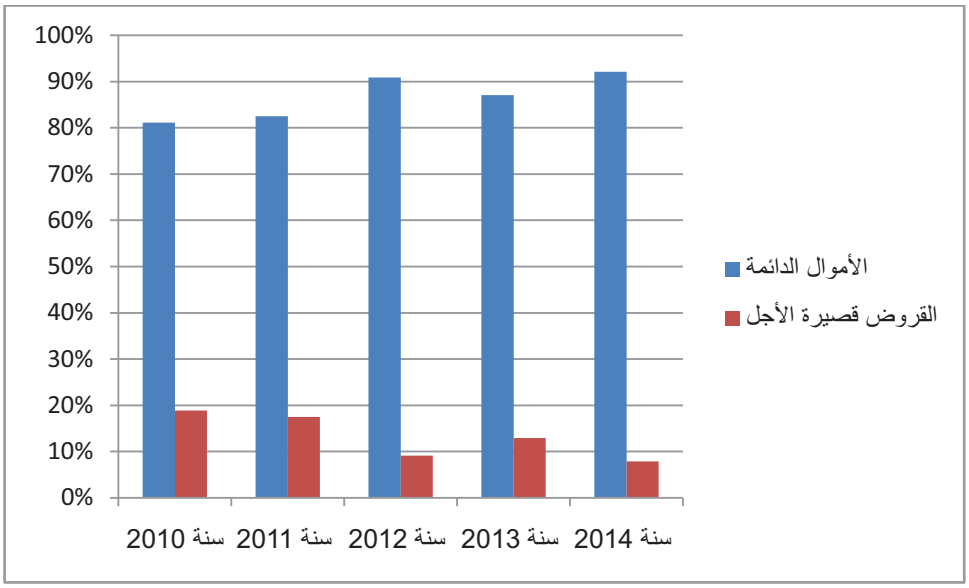

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) أعلاه أن هناك ارتفاع مستمر في قيمة الأموال الدائمة على مر السنوات الثلاث الأولى، أما في سنة 2013 كان هناك انخفاض بسيط بنسبة 4% مقارنة بسنة 2012، أما في السنة الأخيرة2014 كان هناك زيادة بنسبة 5% في قيمة الأموال الدائمة، كما نلاحظ كذالك انخفاض مستمرة في قيمة القروض قصيرة الأجل على مر السنوات الثلاث الأولى، ثم عاودت الارتفاع في سنة 2013 بنسب 4%، ومن ثم عاود الانخفاض في سنة 2014 بنسبة 5% ،كما نلاحظ الزيادة المستمرة في إجمالي الخصوم وهذا كان خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: دور نسب النشاط في تقييم الأداء المالي

انطلاقا من الميزانيات المالية للسنوات من (2010-2014) والملاحق المرفقة من 1إلى 15 سنقوم بحساب مختلف نسب النشاط لمؤسسة الاسمنت عين التوتة، التي تكمن أهميتها في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها استغلالا أمثل، وإدارة عناصر موجود، ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، وسيتم حساب مختلف هذه النسب على النحو التالي:

I. حساب مختلف نسب النشاط

أولا: حساب معدل دوران الأصول

الجدول رقم (2-10): يمثل حساب معدل دوران الأصول للفترة (2010-2014)

الوحدة :سنتيم

البيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
/ مجموع الأصول	12641112071,62	12682938444,50	13669874948,68	15341983955,30	16720783721,30
=معدل دوران الأصول	0,38	0,37	0,49	0,47	0,43
تطور معدل دوران الأصول		-2,64%	24,79%	-3,88%	-10,15%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية والملاحق من 11-15

نلاحظ من خلال الجدول (2-10) تذبذب في معدل دوران إجمالي الأصول من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا إلى وجود تذبذب في قيمة المبيعات، مع ملاحظة أنه هناك تزايد مستمر في قيمة الأصول من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

ثانيا: معدل دوران الأصول الثابتة

الجدول رقم (2-11):يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
/ الأصول الثابتة	8235878552,82	7720529746,46	7814144895,34	6767882783,09	9148352867,54
=معدل دوران الأصول الثابتة	0,58	0,61	0,86	1,07	0,78
تطور معدل دوران الأصول الثابتة		4,10%	29,37%	19,83%	-36,61%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و الملاحق من 11-15

نلاحظ من خلال الجدول (2-11) تزايد مستمر في معدل دوران الأصول الثابتة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013، ثم يليه انخفاض في سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الأصول الثابتة .

ثالثا: معدل دوران الأصول المتداولة

الجدول رقم (2-12): يمثل حساب معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
/ الأصول المتداولة	4405233518,80	4962408698,04	5855730053,34	8574101172,21	7572430853,76
=معدل دوران الأصول المتداولة	1,09	0,94	1,15	0,85	0,95
تطور معدل دوران الأصول المتداولة		-15,24%	17,66%	-35,53%	10,74%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و الملاحق من 11-15

من خلال الجدول رقم (2-12) نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل دوران الأصول المتداولة، مع أنه هناك زيادة مستمرة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 في قيمة الأصول المتداولة، ثم يليه انخفاض في سنة 2014 ،كما نلاحظ ان معدل دوران الأصول ارتفع في سنة 2012 بمعدل دوران 1,15 ثم انخفض في سنة 2013 إلى 0,85، وهذا يرجع إلى الارتفاع الكبير في قيمة الأصول المتداولة.

رابعا: معدل دوران الذمم المدينة

الجدول رقم (2-13): يبين حساب معدل دوران الذمم المدينة للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي المبيعات الآجلة	59400517,58	46218696,03	56109683,02	63200225,39
/متوسط صافي المدينين	215119916,37	260606929,30	240357764,22	203308312,65
=معدل دوران الذمم المدينة	0,28	0,18	0,23	0,31
تطور معدل دوران الذمم المدينة		-55,70%	24,03%	24,90%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل دوران الذمم المدينة ، وربما يرجع هذا إلى وجود تذبذب في متوسط صافي المدينين، حيث نلاحظ أنه كلما ارتفع متوسط صافي المدينين كان هناك انخفاض في معدل دوران الذمم المدينة، والعكس بالعكس.

خامسا: متوسط فترة التحصيل

الجدول رقم (2-14): يمثل حساب متوسط فترة التحصيل للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

البيان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
عدد أيام السنة	360	360	360	360
/معدل دوران الذمم المدينة	27,61%	17,74%	23,34%	31,09%
=متوسط فترة التحصيل	1304	2030	1542	1158
تطور متوسط فترة التحصيل		35,77%	-31,63%	-33,16%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-14) وجود تذبذب كذالك في فترات التحصيل، بحيث أنه كلما انخفض معدل دوران الذمم المدينة كان هناك ارتفاع في فترات التحصيل والعكس بالعكس.

سادسا: معدل دوران المخزون

الجدول رقم (2-15): يمثل حساب معدل دوران المخزون للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

البيان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
تكلفة البضاعة المباعة	1605496096,17	1631572655,59	1486865191,09	1502166983,65
/ متوسط المخزون	2319716470,00	2398510241,33	2545722732,46	2606227753,41
=معدل دوران المخزون	0,692	0,680	0,584	0,576
تطور معدل دوران المخزون		-1,74%	-16,47%	-1,33%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-15) انخفاض مستمر في معدل دوران المخزون من سنة إلى أخرى ،كما نلاحظ وجود ارتفاع مستمر في متوسط المخزون خلال فترة الدراسة وهذا ما أدى الانخفاض المستمر في معدل دوران المخزون.

سابعا: متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون.

الجدول رقم(2-16): يبين حساب متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
عدد أيام السنة	360	360	360	360
/معدل دوران المخزون	0,6921	0,6802	0,5841	0,5764
=متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	520,15	529,22	616,37	624,59
تطور فترة الاحتفاظ بالمخزون		1,71%	14,14%	1,32%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول رقم (2-16) نلاحظ أن فترة الاحتفاظ بالمخزون تتزايد من سنة إلى أخرى، وبطبيعة الحال سببه الانخفاض المستمر في معدل دوران المخزون خلال فترة الدراسة.

ثامنا: معدل دوران الذمم الدائنة

الجدول رقم (2-17): يمثل حساب معدل دوران الذمم الدائنة للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

البيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
تكلفة البضاعة المباعة	1385669811,20	1605496096,17	1631572655,59	1486865191,09	1502166983,65
/رصيد الدائنين	2053508576,94	2076402950,07	1045288769,15	1795386136,19	1106209675,36
=معدل دوران الذمم الدائنة	0,67	0,77	1,56	0,83	1,36
تطور معدل دوران الذمم الدائنة		12,73%	50,46%	-88,48%	39,01%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد معدل دوران الذمم الدائنة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة ثم يليه انخفاض في سنة 2013 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في رصيد الدائنين ، ومن ثم يعاود معدل دوران الذمم الدائنة في سنة2014.

تاسعا: متوسط فترة الائتمان

الجدول رقم (2-18): يمثل حساب متوسط فترة الائتمان للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
عدد أيام السنة	360	360	360	360	360
/معدل دوران الذمم الذائبة	0,6748	0,7732	1,5609	0,8282	1,3579
=متوسط فترة الائتمان	533,51	465,59	230,64	434,70	265,11
تطور فترة الائتمان		-14,59%	-101,87%	46,94%	-63,97%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول رقم (2-18) نلاحظ انخفاض مستمر في فترة الائتمان خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر في معدل دوران الذمم الدائنة، وفي سنة 2013 انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وبالتالي الزيادة في فترة الائتمان، أما في سنة 2014 عاود الارتفاع مرة أخرى ومنه انخفاض فترة الائتمان.

عاشرا: معدل دوران النقدية

الجدول رقم (2-19): يمثل حساب معدل دوران النقدية للفترة (2010-2014) الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
/النقدية + شبه النقدية	1813455250,45	2185666224,28	3145433336,63	5559528527,19	4824101123,28
=معدل دوران النقدية	2,643	2,144	2,135	1,305	1,448
تطور معدل دوران النقدية		-23,29%	-0,42%	-63,60%	12,31%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-19) نلاحظ أنه هناك انخفاض مستمر في معدل دوران النقدية خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في قيمة النقدية والشبه نقدية خلال نفس الفترة، أما في السنة الأخيرة (2014) انخفضت قيمة النقدية والشبه نقدية، وبالتالي زيادة معدل دوران النقدية.

II. تمثيل مختلف معدلات دوران النشاط بيانيا

الشكل رقم (2-3): أعمدة بيانية توضح تطور مختلف معدلات دوران نسب النشاط للفترة (2010-2014)

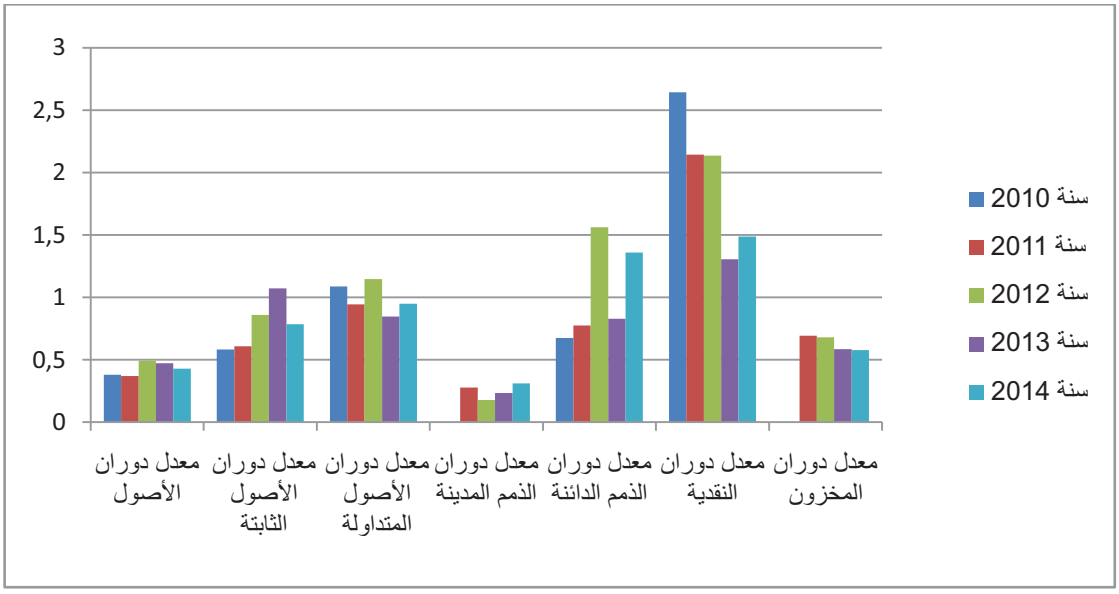

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثالث: دور نسب الربحية في تقييم الأداء المالي

إن مؤشرات هذه المجموعة تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، والربحية تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية والمبيعات في المؤسسة التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية، وفيما يلي نقوم بحساب المؤشرات الخاصة بربحية مؤسسة الاسمنت عين التوتة للفترة (2010-2014).

1 -حساب مختلف نسب الربحية خلال الفترة 2010-2014

أولا:حساب نسبة هامش إجمالي الدخل

الجدول رقم (2-20): يمثل حساب نسبة هامش إجمالي الدخل للفترة (2010-2014) الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
إجمالي الربح	1219868925,02	919780566,19	2429179872,17	3072825365,42	3272788422,08
/صافي المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
=نسبة هامش مجمل الربح	0,25	0,20	0,36	0,42	0,46
تطور نسبة هامش مجمل الربح		-29,65%	45,74%	14,59%	7,10%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول رقم (2-20) نلاحظ تذبذب في نسبة هامش إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة الأولى، ومن ثم ارتفاع مستمر في السنوات الأخيرة من الدراسة، كما لاحظنا أنه كلما ارتفعت قيمة المبيعات زادت نسبة هامش إجمالي الدخل وكلما انخفضت المبيعات انخفضت نسبة هامش الدخل، ما عدا في سنة 2014 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة إجمالي الربح.

ثانيا:نسبة العائد على إجمالي الأصول

الجدول رقم (2-21): يمثل حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول للفترة (2010-2014) الوحدة: سنتيم

االبيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي الربح	985378490,96	720716258,19	2464783263,04	2433877112,60	3184089076,64
/مجموع الأصول	12641112071,62	12682938444,50	13669874948,68	15341983955,30	16720783721,30
=نسبة العائد على اجمالي الاصول	0,08	0,06	0,18	0,16	0,19
تطور نسبة العائد على إجمالي الأصول		-37,17%	68,48%	-13,66%	16,69%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية، والملاحق من 11-15

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-21) أنه كلما ارتفعت قيمة إجمالي الأصول كان هناك انخفاض في نسب العائد على إجمالي الأصول ماعدا في السنة الأخيرة، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في قيمة صافي الربح كما نلاحظ انخفاض مستمر في قيمة صافي الربح خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، أما في السنة الأخيرة 2014 كان هناك ارتفاع كبير في قيمة صافي الربح وكذا إجمالي الأصول وهذا ما أدى إلى ارتفاع العائد على إجمالي الأصول بنسبة 19 % مقارنة بالسنوات السابقة.

ثالثا: نسبة هامش صافي الدخل

الجدول رقم (2-22): يمثل حساب نسبة هامش صافي الدخل للفترة (2010-2014) الوحدة: سنتيم

البيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي الربح	985378490,96	720716258,19	2464783263,04	2433877112,60	3184089076,64
/صافي المبيعات	4794117765,47	4686414953,70	6716022782,33	7256005053,91	7179659557,37
=نسبة هامش صافي الدخل	0,21	0,15	0,37	0,34	0,44
تطور نسبة هامش صافي الدخل		-33,65%	58,10%	-9,41%	24,37%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من 11إلى15

من خلال الجدول رقم (2-22) نلاحظ تذبذب في نسبة هامش صافي الدخل خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى التذبذب في المبيعات، بحيث أنه كلما انخفضت المبيعات انخفضت نسبة هامش الدخل، والعكس بالعكس، ماعدا في سنة 2013 وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة صافي الربح.

رابعا: معدل العائد على الاستثمار

الجدول رقم(2-23): يمثل حساب معدل العائد على الاستثمار للفترة (2010-2014)

الوحدة: سنتيم

البيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي الربح	985378490,96	720716258,19	2464783263,04	2433877112,60	3184089076,64
/مجموع الاستثمارات	8235878552,82	7720529746,40	7814144895,34	6767882783,09	9148352867,54
=معدل العائد على الاستثمار	0,12	0,09	0,32	0,36	0,35
تطور معدال العائد على الاستثمار		-28,17%	70,40%	12,29%	-3,32%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، أنظر الملاحق من 1إلى15

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-19) تذبذب في معدل العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة، حيث أنه كلما انخفضت مجموع الاستثمارات أدت إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار، والعكس بالعكس، كما نلاحظ انخفاض مستمر في صافي الربح خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، ثم ارتفاع كبير في سنة الأخيرة2014.

خامسا: معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (2-24): يمثل حساب معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2010-2014)

البيان	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي الربح	985378490,96	720716258,19	2464783263,04	2433877112,60	3184089076,64
/حقوق الملكية	8406519054,51	8763069080,64	10899197359,86	12155152384,25	14154375943,15
=معدل العائد على حقوق الملكية	11,72%	8,22%	22,61%	20,02%	22,50%
تطور معدل العائد على حقوق الملكية		-42,52%	63,63%	-12,94%	10,99%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، أنضر الملحق من 6-15

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة حقوق الملكية أدت إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، والعكس بالعكس، ما عدا في السنة الأخيرة وهذا بسبب الارتفاع الكبير في قيمة صافي الربح.

2 -التمثيل البياني لمختلف نسب الربحية

الشكل رقم (2-4): أعمدة بيانية تمثل مختلف نسب الربحية للفترة (2010-2014)

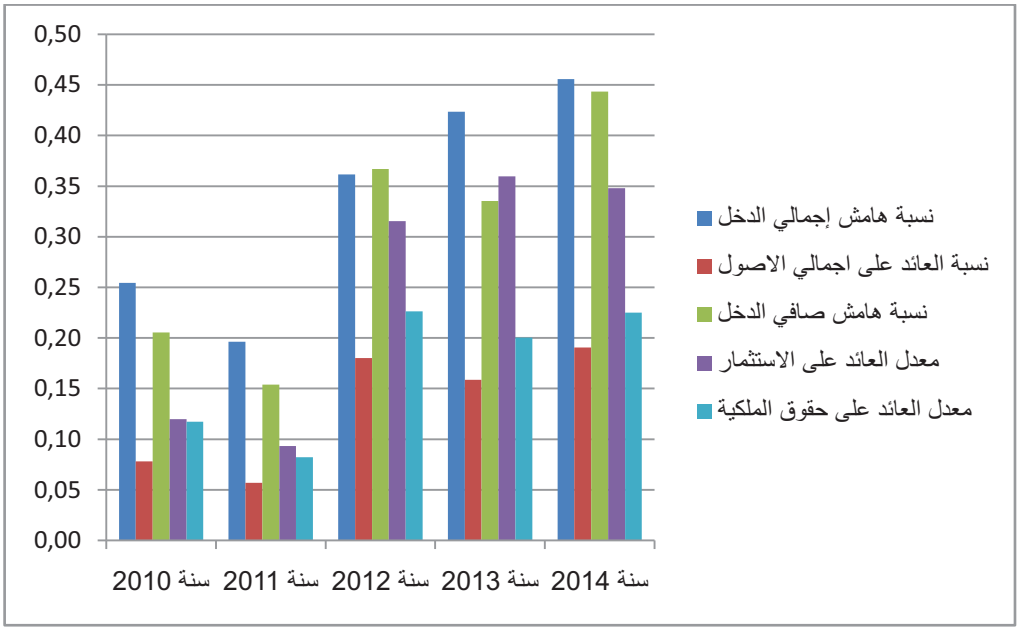

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014)

من أجل التحليل الدقيق واختبار فرضيات الدراسة يستلزم إجراء التحليلات المالية اللازمة، وترتيبها على شكل جداول وأشكال بيانية لتسهيل عملية ملاحظة البيانات والتعليق عليها، في إطار تحديد نقاط القوة والضعف في مؤسسة الاسمنت عين التوتة، مع إبداء الرأي حول أدائها المالي.

وبعد عرض نتائج الدراسة لمؤسسة الاسمنت عين التوتة سنقوم بمناقشة تلك النتائج كمايلي:

وتجدر الإشارة بأن هذه الدراسة تهتم بشكل أساسي لإبراز فعالية نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: تحليل الميزانيات المالية

أولا: تحليل عناصر الأصول

من خلال الجدول رقم (2-2) و (2-3) واللذي يمثل الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014)، والشكل رقم (2-1) لتطور عناصر الأصول بالنسب،نلاحظ أن هناك نموا مستمرا ومتزايدا في إجمالي الأصول المستثمرة خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أن قيمة إجمالي الأصول لسنة 2010 كانت 12641112071,62دج ثم ارتفعت في سنة 2011 بنسبة 0.33% مقارنة بسنة 2010، كما ارتفعت في السنة الموالية 2012 بنسبة نمو 7,22% ومن ثم بنسبة نمو 10,90 % ومن ثم بنسبة 8,25 % حيث بلغت سنة 2014 إلى 16720783721,30دج ،وهذا ارتفاع كبير مقارنة بسنة 2010 حيث أنها ارتفعت بنسبة نمو قدرها 24,4% ، كما نلاحظ انه هناك ارتفاع كبير خلال السنوات الاربعة الاولى من الدراسة في قيمة الاصول المتداولة أما في سنة 2014 كان هناك انخفاض بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2013، كما نلاحظ تذبذب في قيمة الأصول الثابتة من سنة الى اخرى خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن الأصول المتداولة لها وزن نسبي أقل بكثير مقارنة بالاصول الثابتة.

ثانيا: تحليل عناصر الخصوم

أما بالنسبة لعناصر الخصوم الميزانيات المالية خلال فترة الدراسة فنلاحظ أن إجمالي الخصوم يتزايد من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ أن الأموال الدائمة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة الأموال الدائمة سنة 2010 إلى 10256223154,61 ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 10462595237,07 بمعدل نمو قدره 2% وهكذا إلى ان وصلت سنة 2014 إلى 15403785195,99 وربما يعود هذا إلى الارتفاع المستمر في قيمة العلاوات والاحتياطات أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل نلاحظ ان هناك انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة الاولى من فترة الدراسة، ومن ثم ارتفاع كبير في سنة 2013 بنسبة نمو 37 %مقارنة بسنة 2012، ثم يعاود الانخفاض في سنة 2014 وهذا بسبب انخفاض في الانخفاض في الموردون والديون الأخرى.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014)

ذكرنا سابقا أن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس لنا مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، ويمكن تتبع نشاط مؤسسة الاسمنت عين التوتة انطلاقا من نسب النشاط ونسب الربحية التي تم حسابها من خلال القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المؤسسة محل الدراسة.

أولا: نسب النشاط

معدل دوران الأصول:

تعكس لنا هذه النسبة كفاءة الادارة في استخدام الأصول والاستثمارات بالمؤسسة لتحقيق قدر كبير من المبيعات.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) تذبذب في معدلات دوران الصول خلال فترة الدراسة كما نلاحظ أن معدلات الدوران صغيرة ، حيث تبين ايرادية كل دينار من الأصول فنجد في سنة 2010 أنها حققت معدل دوران 0,38 أي على كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه ايرادا يقدر ب 0,36دينار و في سنة 2011 انخفض معدل الدوران إلى 0,37 أي كل دينار تستثمره المؤسسة تجني عليه ايرادا يقدر ب 0,37 دينار وهذا انخفاض طفيف ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زياد مجموع الأصول وإنخفاض في المبيعات ، أما بالنسبة لسنة 2012 أصبح معدل دوران الاصول 0,49 أي كان هناك ارتفاع في معدل دوران الأصول مقارنة بسنة 2011 بمعدل نمو 24,79% ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة رقم الأعمال بمعدل نمو 30% نظرا لبيع المؤسسة جميع مخزوناتها من السلع وزيادة نشاطها التجاري ، وكذا زيادة معدل نمو إجمالي الأصول بنسبة أقل 7%، أما بالنسبة لسنة 2013 انخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول مع أنه هناك زيادة في المبيعات بمعدل نمو 7%و كذا اجمالي الأصول 10,9% وربما يعود هذا إلى النمو الكبير في إجمالي الأصول ،أما في سنة 2014 نلاحظ ان هناك انخفاض في معدل دوران الأصول وهذا راجع الى زيادة اجمالي الاصول بمعدل نمو 8,25% و انخفاض في المبيعات بنسبة 1%.

معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) أن معدل دوران الأصول الثابتة مرتفع نسبيا مقارنة بمعدل دوران إجمالي الاصول كما نلاحظ أنه في زيادة مستمرة خلال السنوات الأربعة الأولى ثم في السنة الأخيرة 2014 انخفض بنسبة 36,91- % حيث نجد أنها حققت خلال سنة 2010 معدل دوران قدره 0,58 وارتفع هذا المعدل ليصبح 0,61 في سنة 2011، أي أن كل دينار تستثمره في الأصول الثابتة تحقق عليه 0,61 دينار ايراد ويرجع سببه إلى الانخفاض في الأصول الثابتة بنسبة - 7% وانخفاض في المبيعات بنسبة -2% فقط ،أما في سنة 2012 فقد ارتفع معدل دوران الأصول الثابتة ليصبح 0.82 بمعدل نمو 29,37% وهذا بسبب الزيادة في رقم العمال بنسبة نمو 30% مع زيادة الأصول الثابتة ب 1% فقط ، وفي سنة 2013 ارتفع معدل دوران الاصول الثابتة إلى 1,07 ويعود سبب الارتفاع الى زيادة المبيعات بنسيبة نمو 7% نضرا لان المؤسسة تخلصت من كل البضائع المخزنة وقامت ببيعها وانخفاض نسبة الاصول الثابتة ب 15% أما في سنة 2014 انخفض معدل الدوران وهذا راجع الى الانخفاض في رقم الأعمال بنسبة 1- %وارتفاع في الاصول الثابتة بمعدل نمو 26%.

معدل دوران الأصول المتداولة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) نلاحظ تذبذب في معدل دوران الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 حققت المؤسسة معدل دوران الأصول المتداولة 1,09 هذا معناه أن القوة الايرادية للأصول المتداولة تعتبر مقبولة هنا في سنة 2010 نلاحظ أن المؤسسة تحقق إيراد يقدر ب 1.95 على كل دينار تستثمره، أما في سنة 2011 إنخفض هذا المعدل بنسبة -15,24% وهذا بسبب الانخفاض في رقم اعمالها مع زيادة اصولها المتداولة بمعدل نمو يقدر ب 11% وفي سنة 2012 كان هناك زيادة في معدل الدوران حيث أصبح 1,15% وهذا يرجع الى زيادة المبيعات بمعدل نمو قدره 30% وكذا زيادة الأصول المتداولة بنسبة نمو 15,26% وفي سنة 2013 انخفض معدل الدوران الى 0,85 بسبب زيادة معدل نمو الأصول المتداولة إلى 32% وزيادة نمو المبيعات الى 7% وكانت الزيادة في الاصول المتداولة أكبر من الزيادة في المبيعات مما أثر على معدل الدوران بالانخفاض، وفي سنة 2014 ارتفع معدل الدوران بنسبة نمو 10,74% هذا راجع إلى انخفاض المبيعات بمعدل أقل من معدل انخفاض الأصول المتداولة.

معدل دوران الذمم المدينة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) أن معدل دوران الذمم المدينة لكل السنوات أقل من 0,5 وكذا هو معدل متذبذب خلال فترة الدراسة، فنلاحظ أن المؤسسة حققت في السنة الأولى 2011 معدل دوران 0,28 أما في سنة 2012 نلاحظ ان المعدل انخفض الى 0,18 بسبب انخفاض صافي المبيعات بمعدل - 29 % وزيادة متوسط صافي المدينين بمعدل نمو 17% أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ ارتفاع معدل الدوران بنسبة نمو 24,03 % هذا بسبب زيادة صافي المبيعات بمعدل نمو 18% وانخفاض في متوسط صافي المدنين ب - 8% أما في سنة 2014 ارتفع معدل الدوران إلى 0,31 بسبب زيادة صافي المبيعات بمعدل نمو 11% وانخفاض في متوسط صافي المدنين بنسبة -18%، وبالتالي أداء المؤسسة متذبذب ، نظرا لتذبذب و معدلات دوران الذمم المدينة كل سنة مرة بالارتفاع فهنا ارتفاع أدائها ومرة بانخفاض أداءها نضرا لانخفاض معدلات دوران الذمم المدينة.

معدل دوران الذمم الدائنة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-13) ارتفاع في معدل دوران الذمم الدائنة خلال السنوات الثلاثة الأولى من فترة الدراسة ثم انخفاضه في سنة 2013 وبعد ذالك ارتفاعه في سنة 2014 حيث حققت المؤسسة في سنة 2010 معدل دوران 0,67 ثم ارتفع في سنة 2011 إلى 0,77 بمعدل نمو 12,73% بسبب نمو المشتريات بنسبة 14% ونمو رصيد الدائنين بمعدل أقل 1% و في سنة 2012 تواصل في الارتفاع ليصل معدل الدوران الى 1,56 ذالك لأن معدل نمو المشتريات كان 2% في حين أن معدل الدائنين كان اقل فهو انخفض بمعدل99%-

أما في سنة 2013 انخفض معدل الدوران إلى 0,83 بسبب أن المشتريات انخفضت بمعدل 10% في حين أن معدل نمو الدائنين كان أكبر حيث بلغت نسبة نموه 42% أما في سنة 2014 ارتفع معدل الدوران حيث أصبح 1,36 وهذا بسبب نمو المشتريات بنسبة 1% ورصيد الدائنين بمعدل 62%-.

فترة التحصيل وفترة الائتمان

من خلال الجدول رقم (2-10) والجدول رقم (2-14) نلاحظ ان فترة التحصيل تتراوح ما بين ثلاث سنوات و ثلاث أشهر إلى خمسة سنوات وسبعة أشهر، وهذه المدة طويلة بالنسبة لفترة الدفع التي تتراوح ما بين سبعة أشهر إلى سنة و ثلاث أشهر ، فقد كانت فترة التحصيل سنة 2011 تساوي 1304يوما بينما كانت فترة الدفع تساوي 466، 838 يوما فنلاحظ أنه هناك فارق كبير جدا سببه ارتفاع في معدل دوران الذمم الدائنة (ارتفاع في حقوق الاستثمار) و إنخفاض في معدل دوران الذمم الدائنة (انخفاض في ديون المخزونات وديون الاستثمار) ، وهذا يعكس سوء كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل وعدم كفاءة الادارة في تحصيل ديونها ،و القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يعود بالضرر على سيولة المؤسسة، ويضمن لها محدودية كبيرة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى معدومة وفي هذا تعزيز لجانب الضعف في المؤسسة وهذه الخاصية تعرض المؤسسة لخطر كبير وذالك بتوفير عجز في الخزينة و الوقوع في حالة عجز مالي حيث تدور الذمم الدائنة ثلاث مرات لكي تدور الذمم المدينة مرة واحدة كما يعتبر هذا الفرق في الفترات استدانة بالنسبة للمؤسسة مرتفع المصاريف المالية، ويتكرر هذا في كل سنة من سنوات الدراسة مع الزيادة أو النقصان في الفارق الموجود بين فترة التحصيل وفترة الدفع، بحيث أنه كلما انخفض هذا الفرق كان ذالك ايجابيا بالنسبة للمؤسسة ، ويمكن توضيح الفوارق الموجودة بين الذمم المدينة والدائنة و فترات التحصيل والدفع في المنحنيين التاليين:

الشكل رقم (2-5) : التمثيل البياني لمعدل دوران الذمم المدينة والدائنة للفترة (2010-2014)

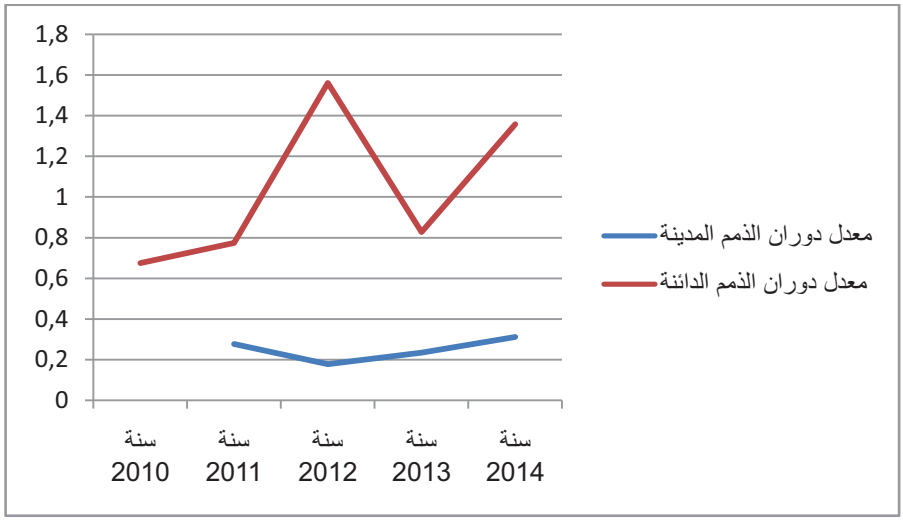

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2-6): التمثيل البياني لفترات التحصيل والدفع

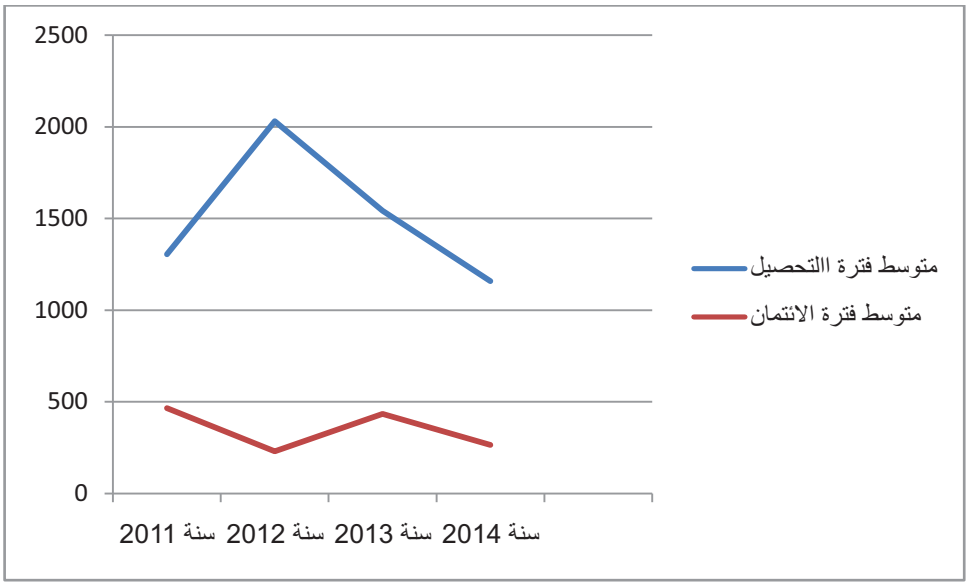

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكلين أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الدوران والفترات، حيث نرى أنه كلما انخفضت معدلات الدوران الذمم الدائنة أو المدينة تطول فترة التحصيل أو الدفع.

معدل دوران المخزون

يقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض معدل متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11) أن معدل الدوران صغير بالنسبة لكل سنوات الدراسة و هو في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة أي أن المخزون يضل في المؤسسة كثيرا ولا يتم بيعه، فنلاحظ أن المؤسسة حققت خلال سنة 2011 معدل دوران 0,69 أي كل دينار يستثمر في المخزون يحقق ايرادا 0,69 دينار للمؤسسة ثم انخفض في سنة 2012 إنخفاض طفيف ليصل إلى 0,68 نظرا لأن تكلفة البضائع المباعة ارتفعت بمعدل نمو 2% ومتوسط المخزون ارتفع بنسبة أكبر 3% أما بالنسبة لسنة 2013 واصل الانخفاض ليصل إلى 0,58% ذالك لأن معدل النمو في متوسط المخزون ارتفع غلى 6% في حين أن معدل نمو البضائع انخفض إلى 10-% وفي السنة الخيرة من الدراسة 2014 واصل معدل الدوران الانخفاض ليصبح 0,57 بسبب نمو البضائع ب 1% ونمو متوسط المخزون بنسبة 2% .

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-12) أن فترة الاحتفاظ بالمخزون تتزايد من سنة إلى اخرى خلال فترة الدراسة وهذا مؤشر غير جيد لأن هذا المؤشر يقيس لنا مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وهنا نلاحظ زيادة متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون يعني أن المؤسسة غير قادرة على إدارة مخزوناتها لأن متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون لسنة 2011 كان 520 يوم ثم ارتفع في سنة 2012 ليصبح 529 يوم بمعدل نمو 1,71% ومن ثم مواصلة ارتفاعه في 2013 ليصح 616 يوم بمعدل نمو 14.14 % بسبب انخفاض معدل دوران المخزون ومن ثم يواصل انخفاضه في سنة 2014 ليصبح 624 يوم بمعدل نمو 1.31 % وكذا هذا يعود سببه انخفاض معدل دوران المخزون ، ومن هنا نستطيع القول أن المؤسسة غير كفئى في إدارة مخزوناتها.

معدل دوران النقدية:

نلاحظ من الجدول رقم (2-15) أن معدل دوران النقدية ينخفض من سنة إلى اخرى خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة وهذا مؤشر غير جيد ويعني أن المؤسسة لا تستخدم ما هو متوفر لديها من نقد في المشروع فنلاحظ انه في سنة 2010 كان معدل دوران النقد 2,64 مرة وانخفض في سنة 2011 إلى 2,14 بمعدل نمو 23,29-% وهكذا يواصل في الانخفاض ليصل سنة 2012 يساوي 2,13 وفي سنة 2013 يساوي 1,30 و في سنة 2014 أصبح 1,49 وهذا مؤشر جيد لأنه ارتفع بمعدل نمو قدره 12,31 % مقارنة بسنة 2013 وهذا مؤشرا لتطور كفاءة المشروع في تحقيق الاستخدام الأفضل لما هو متوفر لديها من نقد.

مؤشرات الربحية:

نسبة هامش مجمل الربح

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-16) أن نسبة هامش مجمل الربح متوسطة عموما خلال فترة الدراسة، فنلاحظ انه في سنة 2010 كانت 25% وهو ما يدل على أن كل دينار من رقم الأعمال يولد 0,25 دينار من الهامش الاجمالي وفي سنة 2011 انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 20% بسبب انخفاض صافي الربح بمعدل - 33% في حين انخفاض المبيعات بمعدل 2-% وتعاود الارتفاع في سنة 2012 حيث وصلت إلى 36 % وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في إجمالي الربح بمعدل نمو قدره 62% وارتفاع صافي المبيعات بمعدل نمو قدره 30% وواصل الارتفاع في سنة 2013 حيث وصل إلى 42 % وذالك بسبب نمو اجمالي الربح ب 21% في حين أن صافي المبيعات ارتفعت بمعدل نمو قدره 7% وكذالك في سنة 2014 حيث وصل إلى 46% بسبب زيادة صافي الربح بمعدل نمو 6 % في حين انخفاض المبيعات بمعدل 1-%.

نسبة العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-17) أن معدل العائد على الأصول منخفضة عموما ، ففي سنة 2010 بلغت نسبة العائد على الاصول 8% ،هذا يعني أن المؤسسة تحقق ايرادا يقدر ب 0,08 دينار على كل عنصر من عناصر أصولها ،وانخفضت هذه النسبة في 2011 لتصل إلى 6% وهذا بسبب زيادة أصولها بمعدل نمو 0,3% في حين انخفاض صافي الربح بمعدل 37-% وفي سنة 2012 عاودت نسبة العائد على الاصول الارتفاع لتصل الى 18% هذا بسبب زيادة صافي الربح بمعدل نمو 71% في حين زيادة أصول المؤسسة بمعدل نمو 7% ،أما في سنة 2013 عاودت الانخفاض لتصبح 16% وهذا راجع الى الانخفاض في صافي الربح بمعدل 1% في حين زيادة أصولها بمعدل نمو 10,9% ثم ارتفعت النسبة في سنة 2014 لتصل الى 19% وهذا راجع الى زيادة الربح بمعدل نمو 24% في حين زيادة الاصول ب8% .

نسبة هامش صافي الربح

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-18) ان نسبة هامش صافي الربح متوسطة عموما فنلاحظ أنه في سنة 2010 كانت النسبة 21% هذا يعني أن كل مبلغ من المبيعات يحقق لنا 0,21 دينار ، وهي سنة 2011 انخفضت هذه النسبة لتصبح 15% هذا بسبب انخفاض صافي المبيعات بمعدل نمو 2%- في حين انخفاض صافي الربح بمعدل % 37- وف ينة 2012 تعود للارتفاع لتصبح 37% هذا بسبب الزيادة الكبيرة في صافي الربخ بمعدل نمو 71% في حين زيادة المبيعات ب 30% وتعاود الانخفاض في السنة الموالية 2013 لتصبح 34% بسبب انخفاض صافي الربح بمعدل 1%- في حين ارتفاع صافي المبيعات بمعدل نمو 7% أما في سنة 2014 ارتفعت نسبة هامش صافي الدخل وأصبحت تساوي 44% هذا بسبب زيادة صافي الربح ب 24% في حين انخفاض صافي المبيعات ب 1 %.

معدل العائد على الاستثمار

من خلال الجدول رقم (2-19) نلاحظ ان معدل العائد على الاستثمار منخفض عموما ، حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 حققت المؤسسة معدل عائد يقدر ب 12% وهذا يعني أن المؤسسة تحقق على كل استثمار لديها عائد يقدر ب 0,12%، وفي سنة 2011 انخفض معدل العائد إلى 9% هذا بسبب انخفاض الربح بمعدل 37%- وكذا انخفاض الاستثمارات بمعدل 7% أما في سنة 2012 ارتفع معدل العائد على الاستثمار ليصبح 32% هذا راجع الى الارتفاع الكبير في صافي الربح بمعدل نمو 71% في حين زيادة الاستثمار ب 1% ، ويواصل معدل العائد على الاستثمار في الارتفاع في سنة 2013 حيث وصل إلى 36% بسبب انخفاض الربح بمعدل 1%- في حين انخفاض الاستثمارات بمعدل 15%- أما في سنة 2014 انخفض وأصبح يساوي 35% وهذا راجع الى زيادة صافي الربح بمعدل% 24 في حين زيادة مجموع الاستثمارات بمعدل أكبر يصل إلى% 26.

معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول رقم (2-20) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية ضعيفة عموما، حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي 12% يعني أن الملاك يحققون عائد قدره 0,12 دينار على استثمار لهم بالمؤسسة ،كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت في سنة 2011 لتصبح 8% وهذا بسبب انخفاض صافي الربح بمعدل 37-% في حين زيادة حقوق الملكية بمعدل نمو يقدر ب 4% ،أما في سنة 2012 ارتفعت هذه النسبة لتصبح 23% وهذا راجع الى الزيادة الكبيرة في صافي الربح بمعدل نمو 71% في حين زيادة الأموال الخاصة ب 20% ويعود معدل العائد على حقوق الملكية للانخفاض في سنة 2013 بسبب انخفاض صافي الربح ب 1-% في حين زيادة الأموال الخاصة بمعدل نمو قدره 10% وفي سنة 2014 يرتفع معدل العائد على حقوق الملكية ليصبح 22 بسبب زيادة صافي الربح بمعدل نمو قدره 24% في حين زيادة حقوق الملكية بمعدل نمو قدره 14%.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تطبيق ما توصلنا إليها في الجانب النظري واختبار مدى تطبيقه في الواقع العملي، وبعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة 2011/2010 بالاعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة، المتمثلة في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج لخمس سنوات متتالية، ومن خلال ما تم حسابه من نسب النشاط ونسب الربحية وتحليلها، والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها أو الوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة خلال الفترة المدروسة، وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

- تحقيق المؤسسة لنتائج سلبية طيلة فترة الدراسة.
- عدم كفاءة المؤسسة في أداء مخزوناتها.
- أن المؤسسة تحقق عائد متوسط عموما على أصولها واستثمارات خلال فترة الدراسة .

خاتمة:

على ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية للأداء يمكننا القول أن الأداء المالي يختلف باختلاف زاوية النظر إليه، أو باختلاف الباحثين في هذا المفهوم كل حسب تخصصه، فالزبائن ينظرون للأداء على أنه قدرة المؤسسة على توفير السلع و الخدمات أما الموظفين فينظرون له على أنه قدرة المؤسسة على استمرارية العمل وفي جو ملائم، أما المسيرين فيرون أنه الكفاءة في المؤسسة وقدرتها على تحقيق أعلى النتائج بأدنى التكاليف و بلوغ أهدافها المسطرة.

من خلال دراستنا لموضوع تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية، بغرض إظهار المؤسسة في صورتها الحقيقية ومن أجل تقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، ومتابعة النشاط الأساسي للمؤسسة وتطبيق هذه النسب و الحكم على أداء المؤسسة بصورة صحيحة.

أولا:اختبار الفرضيات

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات، وقبل أن يتم اختبارها سنحاول التذكير بالمشكل الرئيسي للدراسة:

- ✓ **مامدى مساهمة نسب النشاط ونسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن المحلل المالي يحتاج كل القوائم المالية للقيام بتحليل نسب النشاط و الربحية، لم تثبت هذه الفرضية، فوجدنا أن المحلل المالي يحتاج إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط للتحليل بواسطة نسب النشاط و نسب الربحية.

الفرضية الثانية: التي تنص على نسب النشاط و الربحية تهدف إلى قياس كفاءة وفعالية الإدارة، تم ثبات هذه النظرية وهذا من خلال حساب مختلف نسب النشاط و نسب الربحية في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن استخدام نسب النشاط ونسب الربحية يساهم في زيادة فعالية تقييم الأداء المالي، وتوصلنا إلى أن نسب النشاط ونسب الربحية تساهم في زيادة فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال اكتشاف أهم نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال حساب مختلف مؤشرات هذه النسب والكشف عن أداء المؤسسة.

نتائج الدراسة

النتائج النظرية

- ✓ تعتبر عملية تقييم الأداء عملية بالغة الأهمية، وذالك لما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ،كما تسمح لنا بالكشف عن الإنحرفات.
- ✓ نسب النشاط ونسب الربحية تعكس لنا كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة مخوناتها وتحصيل وتسديد ديونها وتعظيم ربحيتها.

النتائج التطبيقية:

- ✓ هناك نمو مستمر ومزايد في أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة، وكذا الأموال الدائمة متزايدة وهذا مؤشر جيد، مع هذا لا تستخدم أصولها واستثماراتها لتحقيق الأرباح.
- ✓ أن المؤسسة تحقق ربح منخفض عموما مقارنة بما تستثمره، ومتذبذب خلال فترة الدراسة لأن أصول المؤسسة و استثماراتها لا تحقق عائد كبير.
- ✓ سوء الأداء التشغيلي للمؤسسة وعدم كفاءة الإدارة في تحصيل وتسديد الديون، وكذا سوء إدارة مخزوناتها، إلا أنه خلال السنة الأخيرة 2014 نلاحظ أن أداء المؤسسة في تحسن كبير مقارنة بالسنوات السابقة خلال فترة الدراسة.

وبشكل عام ومن خلال عملية تقييم التي قمنا بها يمكننا القول أن المؤسسة لا تحقق عائد كبير على أصولها واستثماراتها، وأنها غير كافئ في إدارة مخزوناتها، كما أن لها العديد من نقاط الضعف مثل أدائها التشغيلي منخفض عموما وغيره مع أن أصولها واستثماراتها تتزايد من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ أن المؤسسة زاد ربحها مع انخفاض ديونها وتسديد العملاء لما عليهم من ديون وكذا ارتفاع كبير في أصولها ودوران مخزونها بشكل أحسن في السنة الأخيرة 2014.

التوصيات:

بعد تناولنا موضوع تقييم الأداء المالي الذي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل الكشف عن الأداء المالي سواء في الجزء النظري أو التطبيقي، وبعد استخلاصنا لنتائج بحثنا واثبات صحة الفرضية نقدم جملة من الاقترحات:

- ✓ عملية تقييم الأداء تعتبر من أهم العمليات التي تكشف عن نطاق القوى والضعف، على مختلف المؤسسات القيام بها من فترى إلى أخرى.
- ✓ استخدام مؤشرات التحليل المالي ككل من أجل تقييم الأداء المالي والكشف عن أداء المؤسسة بصورة صحيحة.
- ✓ تتبع مراحل عملية الأداء المالي خطوة بخطوة، من أجل التقييم الجيد والحكم على أداء المؤسسة بصورة صحيحة.

آفاق الدراسة :

في الأخير يمكننا القول أنه بالرغم من الجهد المبذول في إعداد و إتمام هذا البحث إلا انه لا يخلو من النقائص لعلها تكون منطلقا للبحوث الأخرى، كما أردنا التحسين بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق إليها في النقاط التالية:

- ✓ تقييم المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ أثر المردودية المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المصادر و المراجع:

المراجـــــــع:

الكتـــــــب:

1 - الزبيدي حمزة محمود ، **التحليل المالي، لأغراض تقييم الأداء والتنبأ بالفشل** ، ط2، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 2011.

2 - النعيمي عدنان تايه وآخرون،**الادارة المالية المتقدمة**، ط 2،دار الميسرة، عمان،2006.

3 - النعيمي عدنان تايه ،ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي–اتجاهات معاصرة** ،دار اليازوري، عمان 2008.

4 - الصيرفي محمد ، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية** ، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2014.

5 - العامري محمد علي ، **الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007.

6 - السيسي صلاح الدين حسن **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات** ، ط 1، دار الفكر العربي،مصر،2003.

7 - السامرائى عدنان هاشم رحيم ،**الإدارة المالية**، ط1، الجامعية المفتوحة، طرابلس ،1993.

8 - الخطيب محمد محمود ، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات** ، ط1،الدار الجامعية، عمان، 2010 .

9 - بوتين أحمد ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1999.

10 - بن ساسي الياس ، يوسف قريشي، **التسيير المالي** ،ط2 ،دار وائل للنشر، عمان، 2006.

11 - جمعة السعيد فرحات ، **الأداء المالي لمنضمات الأعمال التحديات الراهنة** ، دار المريخ، الرياض، 2002.

12 – عبد الخالق محمد ، **الادارة المالية والمصرفية**، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2010.

13 – عدون ناصر دادي ، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحلات المالية** ، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 2001.

المذكرات:

1 – اسماعيل نوال: اثر استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP "، خلال الفترة 2010-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، 2013.

2 – باحو سارة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص17.

3 – بالحمو أمال: **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام قائمة تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة الأجور– تقرت– ورقلة للفترة 2010–2012**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، 2012.

4 – بن عمارة نور الدين ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2009-2010.

5 – حجاج فتيحة ، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي** ، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

6 – عشي عادل ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، مذكرة ماجستر، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2001-2002

7 – رحماني طارق ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

8 – شباح نعيمة ، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** ، مذكرة ماجستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.

9 - دادان عبد الغني ، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، ملخص أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007.

المجلات:

1 - دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006.

2 - مزهودة عبد المالك ، **الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001.

المراجع اللغة الأجنبية:

1. Conso,R. lavaud, **Fonds de roulement et politique financiere**, Dunod, paris, 1982.
2. **financiére des etablissements sociaux et médico-sociaux**, Dunod, Paris, 1999.
3. Gervais M , **CONTROLE DE GESTION** , Paris :Edition Economica, 2005 .
4. Michel delaveau , **Guide de la gestion** tome2,Jean- alger 1991
5. Norbert G, **finqnce D enterprise les règles du jeu**, Edition : organisatin , 1997.
6. Pallens G, **Gestion financière de l'entreprise**, 6éme édition, Sirey, 1977.
7. PATRIK VONA V, **GESTION FINANCIèRE**,**8eme** Edition, Alger 1995.
8. Vona V, **pratique de gestion**, **analyse prévisionnelle**, Berti Edition,

المواقع الإلكترونية:

1-http://www.almohasb1.com/2009/06/financial-ratios.html ; 7/05/2015 'H:19:17

2-http://www.siironline.org/alabwab/edare-%2520eqtesad(27)/733.htm ; 7/5/2015 H: 19:12.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII**
قائمة الاختصارات والرموز	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري و التطبيقي للدراسة	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية– الإطار المفاهيمي للدراسة –	**03**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي	**03**
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**03**
الفرع الثاني: أهداف ومؤشرات تقييم الأداء المالي	**05**
الفرع الثالث: أسس ومراحل وشروط نجاح عملية التقييم	**07**
المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب الربحية	**10**
الفرع الأول : مفهوم نسب النشاط ونسب الربحية	**10**
الفرع الثاني: نسب النشاط كأداة لتقييم الأداء المالي	**11**
الفرع الثالث: نسب الربحية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**13**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الاطار التطبيقي للدراسة	**15**
المطلب الأول: الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع	**15**
المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية للموضوع	**17**

خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة	19
تمهيد	20
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	21
المطلب الأول: طريقة الدراسة	21
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	21
الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة	22
المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة	22
الفرع الأول: أدوات جمع ومعالجة المعطيات	22
الفرع الثاني: البرامج المستخدمة	23
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	24
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لمؤسسة الاسمنت عين التوتة للفترة (2010-2014)	24
الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة (2010 – 2014)	24
الفرع الثاني: دور نسب النشاط في تقييم الأداء المالي	30
الفرع الثالث: دور نسب الربحية في تقييم الأداء المالي	36
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014)	40
الفرع الأول: تحليل الميزانيات المالية	40
الفرع الثاني: : تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية لمؤسسة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة (2010-2014)	41
خلاصة الفصل	49
خاتمة	50
قائمة المصادر والمراجع	53
الملاحق	58
الفهرس	74